التنمية الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية (دراسة حالة كوريا الجنوبية)

د/ عبير فاروق عبدالعزيز
دكتوراة الفلسفة فى العلوم السياسية
كلية الدراسات والبحوث الآسيوية جامعة الزقازيق

الملخص:

من المتوقع أن تواجه كوريا الجنوبية تحدياتٍ وتغيراتٍ في المستقبل، إلا أن التوقعات المستقبلية تختلف بناءً على العديد من العوامل المختلفة، مثل: السياسة، والاقتصاد، والتكنولوجيا. ركزت كوريا الجنوبية على عددٍ من العوامل التي ساهمت في نجاحها في التنمية الاقتصادية، ويمكن للدول الأخرى أن تستفيد من هذه التجربة لتعزيز التنمية الاقتصادية الخاصة بها.

رغم الصعوبات التي واجهتها كوريا الجنوبية، مثل: نقص الموارد الاقتصادية، وصعوبة الموقع الجغرافي، والصراعات الداخلية، ولكنها قد نجحت في الارتقاء من جديد بفضل إرادة تحقيق التطور الاقتصادي لدى الشعب الكوري. وهناك عوامل عديدة ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، بما في ذلك توالي الحكومات في وضع خططٍ للتنمية الاقتصادية، وبناء نظام السوق الحر، وفتح الاقتصاد للعالم الخارجي، والعلاقات الدولية المختلفة على أكثر من نطاقٍ على مستوى العالم، والاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وعمل تشريعات سياسية واقتصادية، حيث إنها اعتمدت علي مبادراتها الذاتية الإصلاحية، حين اتخذت قراراتٍ استراتيجيةٍ تقوم على رفض الأمر الواقع الذي جعلها من أشد الدول فقرًا، حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٨٧ دولار عام ١٩٦٢، لكنها استطاعت تحقيق التنمية الاقتصادية اعتمادًا على اقتصاد السوق كطريقٍ للتنمية.

ولم تكن المشكلة في اختيار نظام اقتصاد السوق، وإنما كيفية تطبيقه، وفي أسرعٍ وقت ممكن. وبالتأكيد لم تكن لتبدأ مسيرة التنمية الكورية بدون المساعدات الأمريكية، خاصةً في المراحل الأولى لعملية التنمية، والتي أمَّنت الانطلاقة القوية للاقتصاد الكوري

في سنوات الستينات والسبعينات. وحققت كوريا نجاحاتٍ باهرةً رغم تعرضها لعدة نكساتٍ خلال مسيرتها التنموية، وظلت تنمو بمعدلاتٍ تزيد عن ٨% سنويًّا.

ولقد مزجت السياسات التنموية الكورية بين تخطيط الدولة المركزي ونظام السوق، وحظى الاقتصاد الكوري بدعم المعسكر الغربي خلال حقبة الحرب الباردة، خاصةً في عقدي الستينيات والسبعينيات؛ وذلك لكون كوريا الجنوبية في قلب التحالف الغربي الأمريكي ضد التحالف الشرقي الشيوعي (الصين، وروسيا، وكوريا الشمالية)، وكان الدعم الأمريكي محوريًّا في نجاح تجربة كوريا الجنوبية؛ حيث وفَّر هذا الدعم الانطلاقة الأولى للاقتصاد الكوري.

الكلمات المفتاحية : تنمية ـ إقتصادية ـ علاقات ـ دولية ـ كوريا الجنوبية

Economic development and its impact on international relations
(Case study of South Korea)

Dr. Abeer Farouk Abdel Aziz
Doctorate of Philosophy in Political Science
Faculty of Asian Studies and Research, Zagazig University

Summary:

South Korea is expected to face challenges and changes in the future, but future expectations vary based on many different factors, such as politics, economics, and technology. South Korea has focused on a number of factors that have contributed to its success in economic development, and other countries can benefit from this experience to enhance their own economic development.

Despite the difficulties that South Korea faced, such as: lack of economic resources, difficult geographical location, and internal conflicts, it succeeded in rising again thanks to the will to achieve economic development among the Korean people. There are many factors that contributed to the success of economic development in South Korea, including the succession of governments in developing plans for economic development, building a free market system, opening the economy to the outside world, various international relations on more than one scale around the world, interest in human resources development, and work... Political and economic legislation, as it relied on its own reform initiatives, when it took strategic decisions based on rejecting the status quo that made it one of the poorest countries, as the average per capita national income did not exceed $87 in 1962, but it was able to achieve economic development by relying on On the market economy as a path to development.

The problem was not in choosing a market economy system, but rather how to implement it, and as quickly as possible. The Korean development process certainly could not have begun without American aid, especially in the early stages of the development process, which provided a strong start for the Korean economy in the sixties and seventies. Korea has achieved remarkable successes despite suffering several setbacks during its development journey, and has continued to grow at rates exceeding 8% annually.

Korean development policies combined central state planning and the market system, and the Korean economy enjoyed support from the Western camp during the Cold War era, especially in the 1960s and 1970s. This is because South Korea is at the heart of the Western American alliance against the Eastern Communist alliance (China, Russia, and North Korea), and American support was pivotal to the success of the South Korean experiment. This support provided the first start for the Korean economy.

Keywords: development - economic - international relations - South Korea

هدف الدراسة:

هدف هذه الدراسة البحثية يركز على فهم كيف يمكن أن يكون للتنمية الاقتصادية تأثير على العلاقات الدولية، وكيف تلعب هذه التنمية دورًا في تشكيل الديناميات السياسية والاقتصادية الدولية. وهنا بعض الأهداف المحتملة لهذه الدراسة:

١- تحليل تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، وتحديد العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاحها.
٢- دراسة تأثير التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على العلاقات الدولية، وكيفية تأثيرها على سياسات العولمة، والتبادل التجاري، والاستثمار الأجنبي المباشر.
٣- استكشاف تأثير التنمية الاقتصادية على قوة وتأثير كوريا الجنوبية في المشهد الدولي، ومدى تأثيرها على الشؤون السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية.
٤- فهم السياسات والإجراءات التي اتخذتها كوريا الجنوبية لتعزيز التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة البحثية بموضوع التنمية الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية في دراسة حالة كوريا الجنوبية يمكن تحديدها في بعض النقاط التالية:

١- قد يواجه الباحث صعوبةً في تحليل تأثير التنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية بشكلٍ كاملٍ وواضح، نظرًا لتعقيد العوامل والعلاقات المتداخلة.

٢- قد يكون من الصعب تحديد التأثير المباشر والفوري للتنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية، حيث تكون هناك تأثيرات متعددة ومتنوعة تتأثر بعوامل أخرى كثيرة.

٣- تواجه الدراسة الصعوبة في جمع البيانات الموسوعية والمعتمدة بشكلٍ جيدٍ لدراسة حالة كوريا الجنوبية؛ حيث يتطلب جهودًا إضافيةً للحصول على المعلومات اللازمة.

٤- تحدٍ آخر هو ضرورة التمييز بين التأثيرات الإيجابية والسلبية للتنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية، وتقييمها بشكلٍ منصف.

أهمية البحث:

١- **فهم التطور الاقتصادي لكوريا الجنوبية**: تساهم الدراسة في تحليل نمو كوريا الجنوبية، وتفسير العوامل التي أدت إلى نجاحها في التنمية الاقتصادية بعد الحرب الكورية؛ مما يمكِّننا من استخلاص الدروس والتعلم من تجربتها.

٢- **تأثير التنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية**: تسلط الدراسة الضوء على طريقة تأثير التنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف.

٣- **دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الإقليمي:** توفر الدراسة فهمًا أعمق لأهمية التنمية الاقتصادية في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتحسين العلاقات بين الدول.

الأهمية العملية للدراسة:

١- **فهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية**: يساعدنا البحث في هذا الموضوع على فهم كيف تؤثر التنمية الاقتصادية لدولةٍ ما على العلاقات الدولية بصورةٍ عامة. ومن خلال دراسة حالة كوريا الجنوبية، يمكننا الاستفادة من التجارب والدروس المستفادة وتطبيقها على سياقاتٍ أخرى.

٢- **التعلم من نجاح كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية**: يوفر لنا البحث فرصةً لفحص استراتيجيات وسياسات التنمية التي اعتمدتها كوريا الجنوبية وتحقيقها لنموٍّ اقتصاديٍّ قوي، يمكن أن نستوحي منها التحديات والفرص المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في العالم.

٣- **تعزيز السياسات الاقتصادية والتجارية الفعالة**: يمكننا استخدام النتائج والتوصيات الناتجة عن البحث لتعزيز السياسات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

١- **الحدود الزمانية**: اقتصرت الدراسة على الفترة (١٩٩٥ : ٢٠١٩).

٢- **الحدود المكانية**: كوريا الجنوبية.

٣- **المجال الموضوعي**: السياسة الخارجية، والأدوار الإقليمية، ومحددات التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

دراسة حالة كوريا الجنوبية تهدف إلى فهم التأثير الذي تحققه التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية على العلاقات الدولية. قد تشمل بعض الفرضيات المحتملة ما يلي:

١- **فرضية الارتباط الإيجابي**: يفترض هذا الاستدلال أن التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية تسهم في تحسين العلاقات الدولية التعاونية، وتعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٢- **فرضية التهديد الجيوسياسي**: تشير هذه الفرضية إلى أن النجاح الاقتصادي لكوريا الجنوبية قد يؤدي إلى تغيير التوازن الجيوسياسي في المنطقة؛ مما يثير توتراتٍ وتحدياتٍ جديدةً في العلاقات الدولية.

٣- **فرضية الأثر الثقافي والاجتماعي**: تشير هذه الفرضية إلى أن التنمية الاقتصادية قد تؤدي إلى تغيراتٍ في القيم والمعتقدات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الكوري الجنوبي.

مناهج البحث:

هناك عدة أنواع من المناهج التي يمكن استخدامها في الدراسة البحثية لموضوع التنمية الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية في دراسة حالة كوريا الجنوبية.

ومن بين هذه الأنواع:

١- **المنهج الوصفي**: يتمثل هذا المنهج في وصف التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتأثيرها على العلاقات الدولية بشكلٍ تفصيليٍّ وشامل، حيث يتم جمع البيانات المتاحة وتحليلها بهدف التوصل إلى فهمٍ دقيقٍ للظاهرة المدروسة.

٢- **المنهج التحليلي**: يهدف هذا المنهج إلى تحليل تأثير التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على العلاقات الدولية، من خلال تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية ذات الصلة. يركز هذا المنهج على فهم وتفسير العلاقات السببية والتأثيرات المتبادلة.

٣- **المنهج التجريبي**: قد يشمل هذا المنهج إجراء تجارب وتحليل البيانات المستقاة منها لفهم تأثير التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية على العلاقات الدولية.

٤- **المنهج التاريخى**: لدراسة التاريخ البحثي لكوريا الجنوبية، يمكنك اتباع المنهج التالي:

١. **مراجعة الأدبيات**: ابحث عن الكتب والمقالات الأكاديمية التي تغطي تاريخ كوريا الجنوبية. يمكنك البدء بالمصادر الرئيسية والثانوية التي تشمل التاريخ السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي لكوريا الجنوبية.

٢. **تحليل المصادر**: قم بتحليل المصادر التاريخية لكوريا الجنوبية بشكلٍ دقيق. قد يشمل ذلك مراجعة الوثائق الرسمية.

٣. **المقارنة والتحليل:** قارن تطور كوريا الجنوبية عبر العصور والمراحل الزمنية المختلفة. ابحث عن العوامل التي ساهمت في نهضة كوريا الجنوبية وتأثيرها على القوى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد.

المقدمة

تعتبر العلاقات الدولية مجال دراسة يهتم بدراسة التفاعلات والروابط بين الدول والمؤسسات الدولية والمجتمعات الدولية. تهدف العلاقات الدولية إلى فهم الديناميكيات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية بين الدول، وكيفية تأثيرها على العالم. ومن ضمن المواضيع الرئيسية التي تُدرس في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية هي دراسة السياسة الدولية، والتكامل الاقتصادي، والنظم الدولية، والحرب، والسلم، والأمن الدولي، وحقوق الإنسان، والعولمة، والاتصالات الدولية، والثقافة، والهوية. حيث تُعنى بدراسة العلاقات والتفاعلات بين الدول والمؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية. تشمل هذه الدراسة فهم العوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والقانونية التي تؤثر على الدول وتنشئ النظام الدولي. يسعى مجال العلاقات الدولية للفهم العميق للعلاقات الدولية، وتسليط الضوء على العوامل المؤثرة، والقضايا الحالية، والتحديات التي تواجهها الدول والأنظمة الدولية، كما تعتمد الدراسات الأكاديمية في هذا المجال على الأبحاث، والتحليل المنهجي والنقدي لفهم تفاعلات القوى والسياسات في الساحة الدولية.

وعليه، سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

١- التوجهات المستقبلية للتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.
٢- المستقبل السياسي لكوريا الجنوبية في ظل هذه التحديات الراهنة.
٣- استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية في كوريا الجنوبية.
٤- مستقبل العلاقات الدولية بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية.
٥- التحديات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية لكوريا الجنوبية.

١- التوجهات المستقبلية للتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

تعد كوريا الجنوبية إحدى الدول الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية والسياسية، وتتميز بنموٍّ اقتصادي سريعٍ وتطورٍ تكنولوجي، ومن المتوقع أن تستمر كوريا الجنوبية على نفس المسار في المستقبل **بفضل عددٍ من العوامل التالية**[١]**:**

أ- **التكنولوجيا**: تعد الشركات التكنولوجية الكورية الجنوبية -مثل سامسونج وLG- الرائدة في العالم، ومن المتوقع أن يستمر النمو في هذا القطاع في المستقبل، مما سيعزز نمو الاقتصاد الكوري.

ب- **التجارة الدولية**: تعد كوريا الجنوبية أحد أكبر مصدري السلع الإلكترونية في العالم، ومن المتوقع أن يستمر نمو التجارة الدولية، وهذا سيؤثر إيجابيًّا على اقتصاد كوريا الجنوبي.

ج- **قطاع السياحة**: تعد كوريا الجنوبية وجهة شهيرة للسياحة من جميع أنحاء العالم، وخاصةً بفضل عدة عوامل مثل ثقافتها الفريدة، ومن المتوقع أن يستمر هذا القطاع في النمو في المستقبل.

د- **الابتكار والإبداع**: تشجع كوريا الجنوبية الابتكار والإبداع من خلال الدعم الحكومي والخاص في هذا المجال، كما تشجع الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة على النمو؛ مما يعزز النمو الاقتصادي في البلاد.

وتتعرض كوريا الجنوبية أحيانًا لتحدياتٍ مثل الصراعات الجيوسياسية، ة وتحديات السياسة التجارية، ومع ذلك، فمن المتوقع أن تستمر الدولة في التطور والتنمية؛ بفضل استراتيجية تطوير الاقتصاد الرقمي، واتباع السياسة التجارية المطردة للتعامل مع هذه التحديات، مما يؤدي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية لكوريا الجنوبية في المستقبل.

٢- المستقبل السياسي لكوريا الجنوبية في ظل هذه التحديات الراهنة:

يمكن تقسيم المستقبل السياسي لكوريا الجنوبية في ظل التحديات الراهنة لعددٍ **من**

الجوانب التالية:

أ- **الصراع الجيوسياسي بين الولايات المتحدة والصين:** يعد هذا الصراع أحد أكبر التحديات التي تواجه كوريا الجنوبية، والذي يمكن أن يؤثر على العلاقات بين كوريا الجنوبية والصين، وكذلك العلاقات بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

ب- **التوترات بين كوريا الشمالية والجنوبية**: يعد التوتر بين الكوريتين والتهديدات النووية والصاروخية من التحديات الأساسية التي تواجه كوريا الجنوبية، والتي قد تؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ج- **الحركة الانفصالية في الجنوب الكوري**: تسعى بعض الفئات في كوريا الجنوبية للاستقلال عن البلاد بسبب اختلافاتٍ ثقافيةٍ ونوعية، وهي تعد تحدٍ كبيرٍ للحكومة الكورية الجنوبية في المحافظة على سيادتها، واستقرار الوحدة الوطنية.

د- **العلاقات مع الدول المجاورة**: تعد علاقات كوريا الجنوبية مع الدول المجاورة مهمةً في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن المهم العمل على توطيد العلاقات في مجالاتٍ مثل التجارة، والتعاون الأمني.

٣- استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية في كوريا الجنوبية:

يمكن الاعتماد على بعض الأفكار والاستراتيجيات لتطوير الفكر السياسي في كوريا الجنوبية، والتي تتمثل في **الآتي**[٢]**:**

أ- **تعزيز الصناعات الابتكارية**: يمكن لكوريا الجنوبية أن تركز على التكنولوجيا والابتكار؛ لتحويل الاقتصاد الكوري إلى اقتصادٍ ذو قيمةٍ مضافةٍ عالية، وذلك من خلال رفع مستوى الكفاءات التكنولوجية والعلمية، والأجور.

ب- **تعزيز الدور التنظيمي للحكومة**: يمكن للحكومة أن تلعب دورًا أكبر في تحسين الاقتصاد الكوري ودفعه نحو الأفضل، عن طريق العمل على توفير بيئةٍ تنظيميةٍ ملائمةٍ لعمل الشركات المحلية والأجنبية.

ج- **زيادة التنقل في العمل**: يمكن للحكومة والشركات تعزيز العمل عن بعد، والعمل المرن في مختلف القطاعات، وهذا سيساعد على زيادة الإنتاجية، وتوفير الوقت والتكاليف.

د- **تحسين العلاقات الدولية والتجارية:** يمكن لكوريا الجنوبية تعزيز التجارة مع دولٍ أخرى في المنطقة والعالم، ويجب على الحكومة العمل على إبرام اتفاقياتٍ تجاريةٍ حرة مع دولٍ أخرى؛ من أجل الزيادة في الصادرات، وتنويع مصادر الدخل.

ه- **التركيز على الصحة والتعليم:** من المهم الاهتمام بتطوير البنية التحتية الصحية والتعليمية؛ للاستثمار في السلع البشرية المتاحة، وذلك بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

٤- مستقبل العلاقات السياسية بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية:

يمكن تحسين العلاقات السياسات بين كوريا الجنوبية والشمالية من خلال **الأساليب التالية[٣]:**

أ- **التعاون الاقتصادي**: يمكن النظر في تعزيز التعاون الاقتصادي بين كوريا الشمالية والجنوبية من خلال بناء مصانع مشتركة، والتبادل التجاري. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستفادة من موارد كوريا الشمالية الطبيعية، مثل المناجم والنفط.

ب- **تحسين العلاقات الثقافية**: يمكن التطرق إلى تحسين العلاقات الثقافية بين الجنوب والشمال، من خلال تنظيم المناسبات الثقافية المشتركة؛ وبالتالي تعزيز الحوار والفهم المتبادل بين الدولتين.

ج- **تعزيز الحوار السياسي**: يمكن للجنوب والشمال أن يستمرا في إجراء المحادثات السياسية بينهما، وذلك بمنظور حل المشاكل والخلافات بينهما من خلال الحوار، ويحتاج ذلك إلى النظر في تقليل التوتر بين الدولتين من خلال دعم القنوات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية.

د- **تحسين اتصالات الأفراد**: يمكن تطوير مشاريع لمساعدة الأسر المفصولة بين الجنوب والشمال على الاتصال المتكرر.

هـ- **تقديم المساعدات الإنسانية**: يمكن تقديم المساعدات الإنسانية من خلال منظماتٍ غير حكوميةٍ لتلبية احتياجات الناس في كوريا الشمالية.

و- **تحقيق الانفتاح السياسي**: يمكن أن يساعد تحقيق الانفتاح السياسي في كوريا الشمالية على حل بعض القضايا الحرجة، وتحسين الأوضاع الاقتصادية بشكلٍ عام في هذا الإطار.

ز- **تشجيع الاستثمار الأجنبي:** يمكن للحكومات في الجنوب والشمال أن تشجع الاستثمار الأجنبي في كوريا، وذلك بما يحقق التنمية الاقتصادية والتحسين في الوضع الحياتي للمواطنين.

٥- التحديات المستقبلية للتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية لكوريا الجنوبية:

تواجه التنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية لكوريا الجنوبية عددًا من التحديات مستقبلًا، **أهمها**[٤]:

أ- **التحديات الأمنية**: تعد التهديدات الأمنية من كوريا الشمالية مسألة مستمرة لكوريا الجنوبية، وقد يكون لها تأثيرٌ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

ب- **التشجيع على الإبداع والابتكار**: سيكون من المهم لكوريا الجنوبية الاستمرار في دعم الابتكار وتشجيع الابتكار، لا سيما في المجالات الرقمية والتكنولوجية.

ج- **تحسين العلاقات مع الدول المجاورة**: ستحتاج كوريا الجنوبية إلى تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، مثل: اليابان، والصين، وروسيا؛ وذلك لتعزيز الاستقرار في المنطقة.

د- **تعزيز الاستثمارات الأجنبية**: سيكون من المهم لكوريا الجنوبية التركيز على جذب الاستثمار الأجنبي، وتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار في البلاد لتعزيز النمو الاقتصادي.

هـ- **الاهتمام بالقضايا البيئية**: من المتوقع أن يتزايد الاهتمام بالقضايا البيئية في كوريا الجنوبية؛ وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

و- **التحول إلى الطاقة النظيفة**: قد يتحول اقتصاد كوريا الجنوبية إلى الطاقة النظيفة؛ وذلك لتحقيق الاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة.

ز- **التعلم الذكي**: قد يتحول نظام التعليم في كوريا الجنوبية إلى تقنيات التعلم الذكي؛ وذلك لتحسين جودة التعليم، وتعزيز رسائل تعليمية جديدة في مواجهة التقدم التكنولوجي.

عضوية كوريا الجنوبية في الأمم المتحدة:

حيث العالمية التي حُرِمَت منها، بعدما كانت تحت وطأة الاحتلال الياباني لخمسةٍ وثلاثين عامًا، حيث كان من الطبيعي أن تسعى كوريا إلى الانضمام لعضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١، ومن ثم، قال وزير الشئون الخارجية في الحكومة الكورية المؤقتة في افتتاح مؤتمر سان فرانسيسكو، أي في الثامن والعشرين من إبريل ١٩٤٥، والتي كانت تتخذ من مدينة Chun King الصينية مقرًّا لها، بعد ثلاثة أيام من الافتتاح الانضمام إلى المنظمة الدولية الآن، وترغب كلٌّ من دول الحلفاء أن ينظروا في حالتها دون تأخير.

إن انضمام كلٍّ من كوريا الجنوبية والشمالية إلى عضوية الأمم المتحدة يمثل آمالًا كبيرةً بالنسبة لهما، وهو ما يمثل اعترافًا متبادلًا بين الدولتين بشرعية وجودهما، بعد أن كانا كلاهما لا يعترف بشرعية وجود الآخر، كما أن هذا يخلق قناةً شرعيةً للحوار بينهما، ويمثل ضمانةً لكوريا الجنوبية ضد أي نزعاتٍ عدوانيةٍ من جانب جارتها الشمالية، التي ستسعى إلى مواصلة الحوار؛ حتى لا يعاني من العزلة الدولية التي ستجد نفسها فيها إذا سلكت طريقًا آخر، خاصةً وأن اقتصادها في أمس الحاجة إلى المزيد من التعاون مع دولٍ مختلفةٍ من العالم، بما في ذلك -بداهةً- كوريا الجنوبية.

وفي يوم الاقتصاد المتنامي، في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس الوقت في ١٧ سبتمبر ١٩٩١، أعرب وزير خارجية كوريا الجنوبية عن تفاؤله بذلك، حيث إن هذه العضوية ستفتح صفحةً جديدةً في تاريخ العلاقات بين البلدين الكوريتين.

مشاركة كوريا الجنوبية في فعاليات الأمم المتحدة، وعضويتها في مجلس الأمن:

شاركت كوريا الجنوبية في أنشطة الأمم المتحدة قبل حصولها على العضوية، ومنذ عام ١٩٤٩، وهي تتمتع بمركز المراقب في أعمال ومناقشات الجمعية العامة بخصوص السؤال الكوري. كما انضمت إلى العديد من المنظمات الدولية، ولكن في عام ١٩٩٠، كانت عضوًا كامل العضوية في جميع الوكالات المتخصصة المنتسبة للأمم المتحدة.

كما تمت دعوة رئيسها في سبتمبر ١٩٨٨ –أي قبل ثلاث سنوات من قبولها- لإلقاء كلمةٍ أمام الجمعية العامة يحدد فيها سياسة بلاده في المنظمة من الملف الكوري، ومن القضايا الدولية الأخرى.

وكان من الواضح أن هذه المشاركة ستزداد بشكلٍ كبيرٍ مع استحواذ كوريا الجنوبية على العضوية المنظمة الدولية. وفي السابع عشر من سبتمبر، أُنتُخِبَت لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٩٣ - ١٩٩٥)، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٩٩٦ - ١٩٩٧)، على سبيل المثال، مجموع مساهماته لم تتجاوز الموارد المالية في ميزانية المنظمة ٠.٢٢% من إجمالي عدد الصناديق قبل عضويتها، ولكن بعد الموافقة عليها، زادت الميزانية لتصل إلى ٠.٦٩% خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٤، أي ما يعادل عشرة ملايين دولار أمريكي، بقيمة ثمانية وعشرين مليونًا بإضافة المساهمات الطوعية.

ومن أبرز ملامح سياسة بلاده تجاه المنظمة الدولية الآتي:-

أولًا: دعم كوريا الجنوبية لجهود الأمم المتحدة في مجال العمليات، وتعهدها بالقيام بدورٍ فاعلٍ فيه.

ثانيًا: دعم كوريا الجنوبية لجهود المنظمة في مجال الحد من التسلح والأنشطة النووية، وتجميد الأنشطة المتعلقة بتطويرها بعد عام ١٩٩٥، من خلال الالتزام بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك من خلال تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها، كأداةٍ مركزيةٍ لضمان فعالية معاهدة حظر الانتشار، وأخيرًا، من خلال المشاركة بنشاطٍ في الجهد المكثف لصياغة معاهدة حظر إجراء التجارب النووية.

ثالثًا: سعيها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والمساهمة في تحقيق ذلك، لذلك، ستحاول كوريا الجنوبية جاهدةً اغتنام أقرب فرصةٍ للحصول على عضوية مجلس الأمن الدولي.

بعض العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية (الإقليمية والعالمية) لكوريا الجنوبية:

العلاقات المصرية الكورية:

تشهد العلاقات السياسية والاقتصادية المصرية مع كوريا الجنوبية سباقًا يستحق الثناء في تقديم الحوافز والضمانات للاستثمارات الوافدة، في محاولةٍ لإشراكهم في عناء بناء الاقتصادات وتوظيف شعوبهم، وتعويض ما يعانونه من النقص سواء في رأس المال المحلي، أو الخبرة التكنولوجية العالمية. ومن خلال التطبيق على مصر، نجد أنه أيضًا لم يخرج عن هذا الإطار، واحدة من أكثر المقولات أهميةً هي أهمية جذب رأس المال الأجنبي، وأنه سواء للتمويل أو الخبرة التكنولوجية، يكفي لدفع الاقتصاد المصري إلى التقدم، بل هو الوسيلة لزيادة الصادرات المصرية ورفع الكفاءة الإدارية والتكنولوجية للإنتاج المصري.

ومن ثم، يتم التغلب على بعض المشكلات التى تواجه إنشاء صناعاتٍ جديدةٍ، إذا أمكن جعل مصر مركز جذبٍ لهذه الاستثمارات، وهو ما يمكن تحقيقه، خاصةً وأن هناك العديد من المؤشرات المشجعة للاستثمارات الأجنبية بشكلٍ عام، حيث إن معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري يتجاوز ٥%.

وقد نجحت مصر في الآونة الأخيرة في لفت انتباه رجال الأعمال التجارية الأوروبيين والأمريكيين، وهو ما تشهد عليه البعثات والوفود التجارية الأخيرة، حيث لا يزال رجال الأعمال الآسيويون يقتربون من ساحة الاستثمار في مصر، وهو ما يؤكده تواضع استثماراتهم في مصر، على الرغم من المستوى الجيد للعلاقات الدبلوماسية التي تربطهم بمصر.

كوريا والاستثمارات:

من أجل التمكن من الحديث عن الاستثمارات الكورية في مصر، ورجال الأعمال الكوريين، ومناخ الاستثمار في مصر، كان من الضروري في البداية إلقاء بعض الضوء على كيفية تعامل كوريا مع الاستثمارات الواردة، وعلى أي أساسٍ تقيم ما تمنحه أو تحجبه من المستثمرين.

أولًا- الجهة المختصة بالاستثمار في كوريا:

تختص هيئة الكوترا KOTRA، ويطلق عليها Korea trade investment promotion بتنمية الاستثمار الكوري، ةهيئة agency، وهي هيئة شبه حكومية تابعة لوزارة التجارة والطاقة، ولديها أكثر من مائة وعشرة مكتب خارجي فيما يقرب من ٧٧ دولة، لتكون هيئة مسؤولة عن تنمية الصادرات، وقد تم إنشاء هذه الهيئة الكورية، وتحديد المعارض المناسبة للشركات المصدرة الكورية، ومن مهامها الرئيسية تنمية الاستثمارات، من خلال تقديم خدماتٍ واستشاراتٍ متنوعةٍ للمستثمر الأجنبي والكوري.

ثانيًا- تجربة كوريا في مجال الاستثمار:

كوريا الجنوبية مهتمة جدًّا بهذا المجال، حيث يتمتع المستثمر الأجنبي بالكثير من المزايا التي تجذبه لدخول هذا المجال، ومن أهم تلك المزايا التي قدمها، على سبيل المثال: توفير الحكومة للأراضي مجانًا لفترةٍ معينة، والإعفاء الضريبي، والتخفيض الجمركي، وكذلك السماح للأجانب بامتلاك الأسهم والسندات في البورصة الكورية.

إطار الاتفاقات الدولية:

كما كان من بين الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكورية تحرير الاستثمار الأجنبي بشكلٍ كاملٍ في العديد من القطاعات، وجزئيًّا في قطاعاتٍ أخرى، والتي شملت ١٤ قطاعًا، مثل قطاع زراعة الحبوب، والذي تم تحريره باستثناء زراعة الأرز والشعير، وقطاع الصحافة، كما حرّر قطاع النقل البحري ٥٠% من نشاطه، وحرر قطاع الكهرباء والطاقة قسمًا كبيرًا منه، كما اهتمت الحكومة الكورية بتنشيط

قطاع الاستثمار، من خلال الشركات والمؤسسات الصناعية الواعدة التي تؤثر على قدرة الاقتصاد على التصدير، وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري من خلال الإجراءات التالية:

١- منح إعفاءاتٍ ضريبيةٍ لأصحاب الأسهم والسندات؛ بهدف زيادة الطلب في سوق رأس المال.
٢- دعوة المستثمرين من الدول المتقدمة لنقل الخبرات الفنية المتقدمة إلى كوريا في المناطق الصناعية بالولاية، وتشمل منطقتين للمستثمرين الأجانب الراغبين في ذلك.
٣- اتفاقية بأكثر من ٢٠ مليون دولار في صناعة التكنولوجيا المتقدمة، حيث تقدم منح المكان مجانًا لمدة عشرين عامًا في المنطقة.
٤- منح مزايا ضريبية إضافية لمن تجاوزت استثماراته مائة مليون دولار، بأن تُعفَى ٧٥% من نفقات الاستثمار الثابتة من الضرائب، ومع ذلك، فإن إيجار وشراء الأراضي مرتفعٌ للغاية في كوريا.

تتسم كوريا بعددٍ من الصناعات الرئيسية، وعلى رأسها صناعة الصلب، والتي تحتل فيها المرتبة الخامسة في العالم بإنتاجٍ يُقدَّر بـ٣٧ مليون طن، وعن صناعة السيارات، فهي تحتل المرتبة السادسة في العالم بحجم إنتاجٍ يقدر بـ ٣.٤٥ مليون سيارة سنويًّا. أما التلفزيونات، فهي تنتج حوالي ٢٠ مليون وحدة سنويًّا، كما أنها تعد واحدةً من الدول الرائدة في تصنيع أشباه الموصلات، ووحدات الذاكرة.

يتضح مما سبق أن هناك تشابهًا كبيرًا في حوافز الاستثمار في كوريا مع تلك الحوافز التي تمنحها مصر لمستثمريها، حتى لو كان نطاق الإعفاءات والمنح والمزايا التي تمنحها لها مصر أوسع بكثيرٍ، حيث يوجد العديد من المجالات للمستثمرين سواء كانوا مصريين أم لا في مجالات الأنشطة.

وضع الاستثمارات الكورية في جمهورية مصر العربية:

مع منتصف التسعينيات، وتحديدًا بعد عام ١٩٩٥، شهد التعاون الاقتصادي بين مصر وكوريا زيادةً بشكلٍ مطرد، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفارات، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٥٨٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٨٣٠ مليون دولار.

كما بلغ حجم الاستثمارات الكورية في مصر عام ١٩٩٨، حسب قول السفير، وتعليقًا على هذا الحجم المتواضع للاستثمارات الكورية في مصر، قال السيد (شيم) إن هذه الاستثمارات هي نوعٌ من الإعداد لمستقبلٍ واعدٍ في مجال المشاريع المشتركة، ومن المتوقع أن يزيد حجم الاستثمارات الكورية في المستقبل، خاصةً وأن العمال المصريين المؤهلين يمكنهم بسهولة استيعاب التكنولوجيا الكورية. وأكد أن السعي من أهم شروط جذب الاستثمارات الكورية إلى مصر، حيث يتقيد رجال الأعمال المصريون بالمواعيد، سواء في الالتزام بالمواعيد أو في جدول الأعمال. هذان المبدآن -كما يقول- من أهم المبادئ التي لا يجب على رجال الأعمال التغاضي عنها.

لماذا تستثمر الشركات الكورية في مصر؟

هذا السؤال أجابه بوضوحٍ الدكتور (يحيى عيد) -المستشار التجاري في سول- لافتًا إلى أن الدافع الحقيقي للاستثمار الأجنبي بشكلٍ عام هو تحقيق ربح، والدوافع الأخرى تكمل بعضها البعض، لكنها لا ترقى في الأهمية إلى مرتبة الدافع الأول -وهو العولمة- حيث نشاط الشركة، وزيادة حصتها في السوق الدولية؛ بحثًا عن مدخلات إنتاج مخفضة التكلفة، وتحسين الصورة الذهنية للشركة ومنتجاتها، والهروب من مشاكل التسويق والأزمات المحلية والاقتصادية.

أما عن الاستثمارات الكورية في مصر، فقد قال (د/ يحيى عيد) إن هناك أسبابًا تدعم افتراض الشركات الكورية بجني الأرباح نتيجةً لاستثماراتها في مصر، مما يدفعها لدخول مجال الاستثمار في مصر، وهذه الأسباب هي:

١- حجم السوق المصري وقدراته الشرائية.
٢- السوق المصري للأسواق المجاورة.

٣- انخفاض تكاليف الإنتاج والتشغيل في مصر.
٤- وفرة البنية الاساسية للاستثمار.
٥- الضرائب المحلية والإعفاءات على نتائج الأعمال.
٦- مزايا وضمانات الاستثمارات في مصر.
٧- الفهم المشترك لرجال الأعمال في كلا البلدين من حيث أهمية التعاون بينهم.

مما سبق يتضح أنه على الرغم من المزايا التي ينسبها الكوريون إلى مصر، فهم يعتقدون أنه ما زالت هناك عقبات يجب إزالتها، وأنها تخدم كوريا لمصلحة الشركاء المصريين والكوريين على حد سواء.

التعاون الاقتصادي والإقليمي بين كوريا الجنوبية وعددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية:

كوريا الجنوبية لديها علاقاتٌ اقتصاديةٌ تعاونيةٌ مع عددٍ من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الآسيان وأبيك، هي علاقاتٌ تتميز بتوفر الحافز والقبول من قِبَل جميع الأطراف، وتستند في الغالب إلى الجوانب الاقتصادية التي تتميز بالإيجابية، والكثافة، والاستمرارية، ومن خلالها تظهر عدة صيغٍ للتعاون الإقليمي.

كوريا الجنوبية لديها عددٌ من التفاعلات التعاونية الهامة مع رابطة جنوب الشرق آسيا المعروفة باسم ASEAN، والتي تأسست عام ١٩٦٧ مع إندونيسيا وماليزيا، ثم انضمت إليهم الفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، ثم بروناي في عام ١٩٨٤، وفيتنام في عام ١٩٩٥.

الهدف الرئيسي من إنشاء الجمعية هو الرغبة في دعم التعاون الاقتصادي بين دولها من خلال إقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة، والتبادل الاستثماري، والخبرة في المجال الاقتصادي. وهناك أسباب مهمة تدفع التعاون الاقتصادي بين الجانبين، حيث يواجهون مشاكل شائعةً، مثل: ارتفاع تكاليف الطاقة، وخاصةً بالنسبة لكوريا الجنوبية، والطلب المنخفض على الصادرات، وخطر الحماية العالمية من العوامل التي تدفع الآسيان لإدرك أهمية كوريا الجنوبية كشريكٍ في التنمية، بالإضافة إلى امتلاك كوريا سوقًا متاحًا للمواد الخام ومصدرًا للموارد(٥).

أقامت كوريا الجنوبية علاقاتٍ جيدةً مع الآسيان منذ إنشائها، واستمرت العلاقة حتى عام ١٩٧٥، كما اتسمت بشيئين:-

الأول: المنافسة مع كوريا الشمالية، وذلك في إطار المنافسة العالمية بين الكوريتين منذ منتصف الخمسينات، للحصول على اعترافٍ عالميٍّ بالشرعية.

الثاني: تعد أولوية العلاقات الثنائية مع كل دولةٍ من دول الآسيان هي الأكثر أهميةً، ولكن فصلًا جديدًا في مجال العلاقة بين كوريا الجنوبية والآسيان قد فُتِحَ ابتداءً من منتصف السبعينات، مع زيادة عدد زيارات الكوريين لدول الآسيان، وزيارات المسئولين الآسيان لكوريا الجنوبية، وهي التي حاولت خلالها كوريا الجنوبية أن تقيم روابط مؤسسيةً مع الآسيـان.

تم اقتراح الحوار بين كوريا والآسيان، لكن الآسيان لم توافق على ذلك، الفكرة التي جعلت العلاقات السياسية بين الحزبين لم تسفر عن نموٍّ كبيرٍ. ويرجع ذلك -من بين أمورٍ أخرى- إلى حقيقة أن الآسيان كانت مهتمةً -في ذلك الوقت- بقضايا جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص.

علاقة التعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية واليابان:

تطورت العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان في أعقاب تطبيع العلاقات بين سيول وطوكيو في عام ١٩٦٥، بعد أن كانت متوترةً منذ الاحتلال الياباني لكوريا، وازدادت العلاقة أيضًا مع بداية الثمانينيات، حيث تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بعد ذلك بعد اتفاقية خفض القيود الكورية على المنتجات والواردات اليابانية، والسمة الرئيسية التي تميز التحول الذي حدث في علاقة كوريا الجنوبية مع اليابان هي ذلك، وقد اتفق البلدان على تعزيز توجهاتهما المستقبلية من خلال تعميق جهود التعاون الاقتصادي بينهما. هذا، وتعتبر كوريا الجنوبية بجانب الصين، وإندونيسيا، والفلبين مصدر مهم للثروة الطبيعية لليابان، بما في ذلك النفط، والغاز، حيث يعتبر المطاط الطبيعي، والنحاس، والبوكسيت من الأسواق الهامة للتجارة اليابانية.

بالنسبة لكوريا الجنوبية، تعد اليابان أيضًا مصدرًا مهمًا لاستيراد أدوات الإنتاج ونقل التكنولوجيا. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية هي الشريك

الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضًا من خلال مشاركة عددٍ من المخاوف الأمنية، حيث كوريا الجنوبية واليابان تدريجيًّا نحو تعاونٍ أمنيٍّ أوثق، فعلى سبيل المثال، تلعب اليابان دورًا إيجابيًّا في حل القضية النووية الكورية الشمالية، وهو ما من شأنه أن يساهم كعاملٍ مهمٍّ في تعزيز العلاقات بين الطرفين.

علاقة التعاون الاقتصادي بين كوريا الجنوبية والصين:

انطلاقًا من الدور الاقتصادي الصيني الحالي، وبناءً على عمل كوريا الجنوبية لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع دول منطقتها الإقليمية، تعمل كوريا الجنوبية على توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الصين، حيث تطورت العلاقة بشكلٍ كبيرٍ بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما في أغسطس ١٩٩٢، بعد انقطاع ما يقرب من أربعين عامًا، حيث إن أهداف السياسة الخارجية لها دورٌ كبيرٌ في تعميق العلاقة بينهما، حيث إن الهدف الصيني الحالي هو تعزيز مكانتها القومي، من خلال تحسين وتنويع علاقاتها الخارجية في إطار تطوير ودعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

تم تنفيذ ميثاق التجارة الثنائية بينهما، وتوقيع معاهدة ضمان الاستثمار في مايو ١٩٩٢، حيث بلغت الاستثمارات الكورية في بكين نحو مليار دولار نهاية عام ١٩٩٢، وبلغت العلاقات التجارية بينهما عام ١٩٩٣ نحو ١٠ مليارات دولار أمريكي، ويتوقع أن يتجاوز عشرين مليار دولار في وقتٍ قصير، حيث إن العلاقات لا تقتصر على الجانب التجاري فقط، بل تم تعدادها -منذ عام ١٩٩٤- إلى مجال التعاون الاستراتيجي بينهما في القطاع الصناعي، وأيضًا، التعاون بينهما في المجالات العلمية والتكنولوجية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، والإنتاج المشترك للطائرات.

وتعد أيضًا مشاركة الطرفين الرغبة في العمل من أجل توفير الاستقرار الأمني في شبه الجزيرة الكورية مهمة جدًّا، مما يجعلهما يتعاونان معًا في هذا الصدد، حيث ترى القيادة الكورية والصينية أن أنسب الحلول من أجل توفير هذا الاستقرار هو مفاوضات مباشرة بين سيول وبيونغ يانغ بشكلٍ عام، كما تلعب علاقة التعاون بين البلدين -خاصةً في المجال الاقتصادي- دورًا مهمًّا في مجال توثيق العلاقات الكورية

والصينية، وهو ما تؤكده الأدلة الأخيرة من إمكانية استفادة كوريا الجنوبية من تجربة الصين وجهودها في مجال التسوية الهيكلية، وإمكانية تنمية الصين لمقاطعاتها الشمالية الشرقية من خلال هذا التعاون الثنائي، وعبر علاقات التعاون الاقتصادي التي أقامتها كوريا الجنوبية مع كلا البلدين، أو مع المنظمات الإقليمية مثل ASEAN، أو المنظمات الدولية مثل APEC، أو على المستوى الثنائي مع البلدان.

العلاقات الدولية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل:

قد تطورت العلاقات الدولية بين كوريا الجنوبية وإسرائيل بطريقةٍ ضعيفةٍ نسبيًّا على مر السنوات، وتركزت في الغالب على العلاقات الاقتصادية والتجارية.

في عام ١٩٦٢، أقامت كوريا الجنوبية دبلوماسيةً رسميةً مع إسرائيل، وذلك بعد اعتراف البلدين ببعضهما البعض كدولٍ مستقلة. ومنذ ذلك الحين، تم توقيع اتفاقيات، وتبادل زيارات، وتحسين الاتصالات الحكومية والاقتصادية بين البلدين.

وعلى صعيد الاقتصاد، تعد إسرائيل من أكبر شركاء التصدير لكوريا الجنوبية في الشرق الأوسط، وتركزت التبادلات التجارية بين البلدين على الصناعات التكنولوجية المتقدمة، مثل: الإلكترونيات، والمعلوماتية، والإنترنت، والطاقة المتجددة.

مستقبل المحدد العربي في العلاقات الكورية الإسرائيلية:

لا تتفوق العلاقات الكورية الإسرائيلية على أهمية العلاقات العربية الكورية - سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي- كما كُشِفَ عنه بمراجعة سلوك التصويت في كوريا، وإسرائيل، ومصر، فلا تزال كوريا تتبنى موقفً مؤيدًا للمصالح العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة. من التوقع أنه ستشهد العلاقات الكورية الإسرائيلية تطورًا ملحوظًا خلال السنوات القادمة على الصعيد الاقتصادي على وجه الخصوص.

كما أن هناك عنصرًا متفوقًا في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وهو زيادة نسبة المكون التكنولوجي في هيكل الصادرات والواردات، ووجود اتجاهٍ بين البلدين يهدف إلى زيادة حجم التعاون البحثي والتقني، وهو عنصرٌ مهمٌّ للغاية في ضوء التقدم التكنولوجي الإسرائيلي مقارنةً بالدول العربية.

كما أن أحد محددات السياسة الكورية تجاه إسرائيل هو نوعٌ من التحدي في المرحلة الحالية، بطريقةٍ قد تقلل بوضوحٍ من أهمية هذا المحدد في تعديل العلاقات الكورية مع إسرائيل. أهم جوانب هذه التحديات هي: عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتوجه نحو التطبيع العربي مع إسرائيل، وعلى الرغم من تعثر هذه العملية حتى الآن، تسعى إسرائيل جاهدةً لإقناع الدول الآسيوية -وعلى رأسها كوريا- بمسؤولية الجانب العربي، والتي ظهرت بوضوح خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) لكوريا، واليابان، والصين؛ ليروج لرؤيةٍ أخرى للشرق الأوسط مبنيةً على عدم الربط بين البيئة الاقتصادية والبيئة السياسية.

من ناحيةٍ أخرى، تسعى الحكومة الإسرائيلية لتعويض حجم الخطر الناتج عن البيئة السياسية في المنطقة، من خلال اتفاقيات ضمان الاستثمار.

تراجع الأهمية النسبية للدور السياسي الذي يمكن أن يلعبه النفط بجدية، فمن ناحيةٍ أخرى، شهدت البيئة الدولية والإقليمية تطوراتٍ مؤثرةً، فقد تمنع الضغط السياسي للنفط مرةً أخرى، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولعل تجربة حرب الخليج الثانية تشير جزئيًّا إلى إصرار الدول المستهلكة للنفط على عدم السماح مرةً أخرى بتهديد إمدادات النفط العربية.

من ناحيةٍ ثانية، تطورت العلاقة بين منتجي النفط والمستهلكين بطريقةٍ تقلل من قدرة الدول المصدرة للنفط؛ للسيطرة على أسعاره أو فرضٍ أسعار لا تقبلها الدول المستورد.

العلاقات بين كوريا الجنوبية وتركيا:

تتمتع تركيا بموقعٍ جغرافيٍّ متميزٍ، يمثل أحد عناصر قوتها الإقليمية في جسرٍ متعدد الاتجاهات بين أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط، وباعتبارها دولةً إسلاميةً علمانيةً، فهي كذلك جسرٌ بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث يوجد على أراضيه عددٌ كبيرٌ من قواعد القوات الجوية والبحرية التي تستخدمها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى قواعد التخزين والتوريد، ومخازن الأسلحة والذخائر.

والجدير بالذكر أن تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة في الناتو، كما أن لها أهمية خاصة في المنطقة العربية؛ بسبب اعتمادها على النفط العربي، والاعتبارات الأمنية، والاستراتيجية، والاقتصادية.

أحيت حرب الخليج الثانية الدور الإقليمي لتركيا عندما شاركت فيها الدولة التركية لتحرير الكويت، وقد ارتبط ذلك بغياب العراق -كقوةٍ اقتصاديةٍ- عن الدائرة العربية والإقليمية، وبدء عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي.

أصبحت تركيا عضوًا في اللجان الخمس متعددة الأطراف، كما تم اقترح مشروع الشرق الأوسط بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية.

وعند النظر إلى العلاقات بين كوريا الجنوبية وتركيا -في إطار هذه المتغيرات الإقليمية- نجد أن التفاعلات بين البلدين محدودة بشكلٍ عام، حيث إن علاقات كوريا الجنوبية وتركيا قد تعود إلى عقودٍ عديدةٍ، وعلى الرغم من تباين الثقافات واللغات، إلا أنهما يشتركان في العديد من القضايا الاقتصادية والجيوسياسية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البلدان إلى تعزيز التعاون الثقافي والتجاري في الآونة الأخيرة عن طريق الآتي:-

١- **العلاقات الاقتصادية**: تشتهر كوريا الجنوبية بصناعاتها التكنولوجية، والسيارات، والإلكترونيات، في حين تعتبر تركيا بوابة تجارية للشرق الأوسط وأوروبا، فمن هنا، يسعى البلدان لتوسيع التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة.
٢- **التعاون الدبلوماسي والسياسي**: يتبادل البلدان الزيارات الرسمية على مستوى القادة، ويعقدان اجتماعاتٍ منتظمةً لتعزيز التعاون الثنائي في القضايا السياسية العالمية والإقليمية.
٣- **التعاون العسكري والدفاعي**: يتعاون البلدان في مجال الدفاع والأمن، من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيا، وتطوير قدراتهما الدفاعية المشتركة.
٤- **التبادل الثقافي والتعليمي**: يعمل البلدان على تعزيز التبادل الثقافي والتعليمي، من خلال برامج المنح الدراسية، والمؤتمرات، والفعاليات الثقافية.

٥- **السياحة:** تجذب كوريا الجنوبية وتركيا السياح من جميع أنحاء العالم، ويعمل البلدان على تعزيز قطاع السياحة عبر التسويق المشترك، وتبادل الخبرات.

ويمكن القول -في إطار هذه التغييرات الإقليمية التي تحكم السياسة الإيرانية- بأن العلاقات بين كوريا الجنوبية وإيران تتحدد بعاملين رئيسيين، **أولهما اقتصادي**، من التبادل التجاري بين البلدين، لا سيما واردات النفط الإيراني، مما يشير إلى وجود موردٍ أساسيٍّ للنفط الخام لكوريا الجنوبية، **والثاني سياسي**، مرتبط بسياسات التنافس بين الكوريتين.

تعد كوريا الجنوبية وإيران من أهم دول العالم من حيث الاقتصاد والتجارة، وتحظى العلاقات الاقتصادية بين البلدين بأهميةٍ كبيرةٍ، وتشهد نموًّا سريعًا في الفترة الأخيرة.

وتعتبر إيران من أكبر المصدرين للنفط في العالم، وتتمتع بموارد طبيعية غنية في مختلف المجالات، مما يجعلها مقصدًا مهمًّا للاستثمار الأجنبي. وتمثل كوريا الجنوبية أيضًا اقتصادًا قويًّا، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميًّا فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. وتعد الصناعات الإلكترونية، والسيارات، والبتروكيماويات من أهم صناعاتها.

العلاقات بين كوريا الجنوبية والشرق الأوسط:

محددات السياسة الكورية تجاه الشرق الأوسط:

تتركز سياسة كوريا تجاه الشرق الأوسط على ثلاثة عوامل رئيسية، هي:

العامل الجغرافي، والعامل الثقافي، والعامل الاقتصادي. وهي العوامل التي تُظهِر المحدد الأكثر تأثيرًا في السياسة الخارجية على سياسة كوريا تجاه الشرق الأوسط.

(١) تأثير العامل الجغرافي/ المسافة الجغرافية:

يعتقد بعض العلماء أن القرب الجغرافي بين البلدين يمكن أن يؤدي إلى تفاعلاتٍ بشكلٍ كثيفٍ بينهما، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الدول غير المتجاورة جغرافيًّا، أو تلك التي تفصل بينها مسافاتٌ جغرافيةٌ شاسعةٌ لا توجد بينها علاقات وتفاعلات، فالتكنولوجيا وثورة الاتصالات -التي يشهدها العالم- حَوَّلَت العالم إلى قريةٍ صغيرة.

إذا طُبِّقَ ذلك على كوريا الجنوبية والشرق الأوسط فسنجد أنه يفصل بينهما مسافةٌ جغرافيةٌ كبيرةٌ نسبيًّا، أدت إلى وجود علاقاتٍ كثيفةٍ بين الطرفين، وقادت في نفس الوقت القرب الجغرافي، حيث بدأت كوريا الجنوبية في التركيز على الدول المحيطة بها تدريجيًّا من حيث توسيع نطاق حركتها، وتكوين علاقاتٍ دوليةٍ واسعةٍ بعد تأسيس جمهورية كوريا الجنوبية عام ١٩٤٨، ولم تتطور علاقات كوريا الجنوبية الخارجية إلى مستوى عالمي بالمعنى الحقيقي خلال العقود الثلاثة الماضية.

كان لكوريا الجنوبية علاقاتٌ دبلوماسيةٌ مع ١٧١ دولة، وأصبحت عضوًا في ٥٢ منظمةٍ دوليةٍ، بما في ذلك ١٦ منظمة تابعة للأمم المتحدة، وعددٍ كبيرٍ من الكيانات الدولية غير الحكومية. كما تحرص كوريا الجنوبية على تعزيز علاقاتها مع القوى الرئيسية الفاعلة في نطاقها، وطوّرت علاقات التعاون والتبادل مع اليابان بعد ذلك في كافة المجالات، مما أسفر عن نجاحها في تطبيع العلاقات معها عام ١٩٦٥، حيث حرصت على إقامة علاقاتٍ دبلوماسيةٍ مع القوى الكبرى الأخرى مثل الصين وروسيا.

أما فيما يتعلق بدول العالم الثالث، فقد أظهرت مجموعةٌ كبيرةٌ من هذه البلدان - خلال التوجه الأيديولوجي لكوريا الشمالية- عدم نجاحها الاقتصادي، وعداءها للولايات المتحدة، ودورها الهام في حركة الانحياز، فيما عانت كوريا الجنوبية في علاقاتها مع تلك الدول من أدائها الاقتصادي الضعيف، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة، لكن ذلك بدأ يتغير في الثمانينيات، حيث برزت كوريا الجنوبية كنموذجٍ للدول النامية الأخرى، وعززت علاقاتها مع تلك الدول من خلال برامج المساعدة الفنية، وبرامج التدريب الزراعي، بالإضافة إلى التوسع التجاري معها، حيث تعتقد كوريا الجنوبية أن تعزيز التعاون التجاري مع هذه الدول من أهم الأمور، وستسهم في تنويع تجارتها، وتقليل اعتمادها على شركائها الرئيسيين، حيث إن كوريا الجنوبية نجحت في استخدام الزيارات الرسمية، وتقوية علاقاتها مع دول العالم المختلفة.

(٢) تأثير العامل الثقافي:

الثقافة الكورية جزءٌ لا يتجزأ من الثقافة الآسيوية. تأثرت الثقافة الكورية بقوةٍ - وعلى مر القرون- بالصين، حيث تأثرت بالثقافة الكونفوشيوسية بشكلٍ واضح، وكان

هذا الحال في العديد من البلدان في شرق وجنوب شرق آسيا؛ مما أدى إلى إنشاء العديد من الروابط، والعلاقات، والتشابهات بين هذه الدول، مما أدى إلى التقارب بين هذه البلدان.

لقد لعب العامل الثقافي -ولا يزال يلعب- دورًا مهمًّا في التقريب بين دول الشرق وجنوب شرق آسيا، وأدى ذلك إلى تركيز هذه الدول على توثيق العلاقات الإقليمية مع بعضها البعض، لكن هذا لم يمنع كوريا الجنوبية من تعزيز علاقاتها مع دول الشرق الأوسط. العامل الثقافي ليس عائقا أمام تحقيق ذلك. حقيقةً، إن هناك فرقًا بين الجانبين، ولكن في نفس الوقت هناك العديد من أوجه التشابه التي تراها بين الجانبين، حيث ينتميان إلى ثقافاتٍ شرقيةٍ، وليس بينهما عامل مشترك[٦].

أَثَّرَ الإسلام على ثقافات ومجتمعات شرق آسيا منذ القرن السابع الميلادي، من خلال التجار والرحالة العرب الذين ذهبوا تلك البلدان، والعديد منهم استقروا في أراضيهم حتى أصبحوا جزءًا منها، هذا كان له دورٌ كبيرٌ في انتشار الإسلام في دول جنوب شرق آسيا، وعلى وجه الخصوص، بعض مناطق شمال شرق آسيا. بحيث يعيش ٥% من المسلمين في العالم في آسيا، فقد ساعد ذلك على انتشار الإسلام وقيمته في الدول الآسيوية.

(٣) تأثير العامل الاقتصادي:

يعد البعد الاقتصادي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الكورية ناحية الشرق الأوسط، حيث تحافظ كوريا الجنوبية على ما تمكنت من تحقيقه في التنمية الاقتصادية، وتغلبها على أزمتها، حيث تهدف إلى تأمين تدفق المواد الخام، وعناصر التكنولوجيا، وتهدف إلى فتح أسواقٍ جديدةٍ للصادرات.

في إطار التنافس الكوري الياباني، تسعى كوريا الجنوبية لكسب ثقة منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأت كوريا الجنوبية في تنشيط علاقاتها الاقتصادية في المنطقة، وبلغت الاستثمارات الأجنبية لكوريا الجنوبية في دول الشرق الأوسط ٣٦٨.٦٩٤ مليون دولار، تم تمثيل الدولارات في ٥٦ مشروعًا بنهاية عام ١٩٩٥،

ويمثل هذا الرقم ٣.٦% فقط من إجمالي الاستثمار المباشر لكوريا الجنوبية في العالم، بينما يمثل ١% من إجمالي عدد المشاريع الكورية.

يتضح من ذلك أن منطقة الشرق الأوسط تأتي الآن في إطار السياسة الكورية الجنوبية كمصدرٍ للنفط، وسوقٍ واسعٍ لبيع السلع والمنتجات الكورية. الاستثمار الكوري المباشر محدد ومهم في سياسات المنافسة مع اليابان، ورغم ذلك، لا يزال حجم الاستثمار الكوري الجنوبي في المنطقة محدودًا للغاية(٧).

الأبعاد الأساسية لعلاقات جمهورية كوريا مع دول الشرق الأوسط:

أولًا: الاقتصاد الكوري -كالعديد من اقتصادات شرق آسيا على وجه الخصوص- يعتمد كليًّا على الخارج في الحصول على إمدادات الطاقة والغاز الطبيعي. تتأكد أهمية هذه الحقيقة إذا علمنا أن كوريا -وبحسب أحد الباحثين- هي المستهلك الثامن، وخامس مستوردٍ للنفط على المستوى العالمي، وتعتبر منطقة الخليج أهم موردٍ للنفط لكوريا، وخاصةً من السعودية.

ولا يقتصر الأمر على إمدادات الطاقة، حيث تفتقر كوريا إلى الموارد الطبيعية الأخرى للوقود سواء من أصلٍ نباتيٍّ أو حيواني، نشير هنا -على سبيل المثال- إلى أن احتياجهم للقطن الخام يسهم في تسيير عجلة صناعة النسيج فيها، رغم اعتماد تلك الصناعات بشكلٍ رئيسيٍّ على الألياف الصطناعية أو الاصطناعية، وتمثل موردًا يتم استخدامه بشكلٍ أساسيٍّ للقطن في كوريا، ويأتي هذا المحصول مباشرةً بجوار البترول في سلم التسلسل الهرمي للصادرات المصرية إليها(٨).

ثانيًا: تمثل الأسواق العربية لكوريا أسواقًا متنوعةً ومختلفةً، حيث جميع أنواع المنتجات الكورية بدرجاتٍ مختلفةٍ من الجودة والسعر، والتي تظهر عبر مراحل تجربة التنمية الكورية.

تكتسب الصادرات الكورية إلى العالم الخارجي أهميةً نسبيةً بالنسبة للصادرات إلى الدول العربية، بل تقف في المقدمة دون انقطاعٍ.

كما أنها تحتل مرتبةً عاليةً في الصادرات الكورية، وهو ناتج المرحلة الثانية من تجربة التطوير الكبرى التي كانت قائمةً على الصناعة، وكِبر حجم رأس المال،

وتشمل الآلات، والمعادن (بما في ذلك الحديد)، والمواد الكيميائية. نلاحظ وجود هذه الفئات الثلاث للسلع في هيكل الصادرات الكورية إلي الدول العربية بدرجاتٍ متفاوتة.

ثالثا: التبادل التجاري الكوري العربي، تشير البيانات المتوفرة إلى أن واردات كوريا من الدول العربية عام ١٩٩٥ -بترتيب الأهمية النسبية- تكون على النحو التالي: النفط، والغاز الطبيعي بترتيب المقدار، حيث تبلغ نسبة الواردات الكورية من الدول العربية ٦١% من المنتجات، البترول (٥٩.٣%)، الكيماويات والأكسجين (٢.١٧%)، والمعادن (٢.٣%)، ومنتجات البترول (٥٩.٣%)، والكيماويات المعدنية وغير المعدنية (٠.٥%)، والمنتجات الزراعية (٠.٣%)، والجلود ومنتجات الفراء (٠.٢%)، والمواد الكيميائية غير المؤكسدة (٠.٤%).

للوهلة الأولى، من الواضح أن البترول والمنتجات البترولية تشكل أكثر من ٨٠% من الواردات الكورية من الدول العربية، وكذلك الصادرات الكورية إلى الدول العربية. وتتمثل في فئات السلع التالية، ويشار إلى وزنهم النسبي مقابل كلٍّ منها: الملابس الجاهزة (٢٦.٤%)، والسيارات (٢١.٤%)، والإلكترونيات الاستهلاكية (٩%)، والآلات (٦.٥%)، ومنتجات المطاط (٤.٥%)، والمنسوجات (٤.٥%)، والأجزاء الإلكترونية (٣.٥%)، والمعادن (٣.٥%)، والكيماويات (٢.٩%)، والإلكترونيات (٢.١%).

وبإلقاء نظرةٍ خاطفةٍ على التركيبة السلعية للصادرات والواردات المتبادلة، يتبين تقسيم العمل أو التخصص، بحيث تهيمن الصادرات الكورية وتشمل المنتجات المصنعة، وخاصةً السلع ذات المحتوى التكنولوجي العالي، حيث يمكن الإشارة هنا إلى أن ثلاث فئاتٍ من هذه السلع تسود: السيارات، والإلكترونيات (المواد الاستهلاكية والإنتاج وأجزاؤها)، والآلات.

التجارة الخارجية (الهيكل الإقليمي):

كل دول الخليج وشبه الجزيرة تحقق فائضًا تجاريًّا مع كوريا بسبب الصادرات النفطية، بينما تعاني مصر، وسوريا، والسودان، وليبيا بسبب انخفاض ميزان التجارة مع كوريا. جدير بالذكر أن الدول العربية لا تحتل مكانةً متميزةً في التجارة الخارجية، حيث نجد أن الدول العشر الأولى في ترتيب الصادرات الكورية هي: الولايات المتحدة

في الصدارة (٢٥.٨%) من إجمالي الصادرات الكورية، اليابان بهامشٍ كبير (١٧.٢%)، يليها عددٌ من الدول الآسيوية والأوروبية.

الأمل لا يزال مفتوحًا لتوسيع تلك الصادرات نحو الدول العربية، خاصةً في ظل احتمالات تراجع أسواق التصدير الكورية في الدول التقليدية الكبرى وفي الدول الصناعية، وكذلك في ظل الصعوبات التي تواجه كوريا، وفي إحداث التحدي التكنولوجي بالمعايير التنافسية للدول الأكثر تقدمًا، والتي قد تتحملها كوريا، حيث تعيد توجيه صادراتها ذات المحتوى التكنولوجي المنخفض إلى بلدان الجزيرة العربية، التي استوعبت دائمًا جميع أنواع السلع الكورية بنفس مستويات الجودة كما كانت من قبل.

أثر تطور التنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية لكوريا الجنوبية:

تم انضمام كوريا الجنوبية إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١، وقد تكون هناك بعض الارتباطات والمفاوضات التي تمت قبل ذلك، ولكنها كانت تنتمي إلى الجمهورية الكورية الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية) كممثلةٍ للكوريتين، فالجمهورية الكورية الشعبية عضوٌ في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١. في وقتٍ لاحق، تم منح كوريا الجنوبية عضوية الأمم المتحدة بعد عدة مشاوراتٍ ومفاوضات، وقامت كوريا الجنوبية -باعتبارها دولةً منفصلةً وذات سيادةٍ- بتقديم طلبٍ رسميٍّ إلى الأمم المتحدة للانضمام كدولةٍ عضو في الجمعية العامة، وتم قبوله في نفس العام.

وتمتعت كوريا الجنوبية بعضوية الأمم المتحدة منذ ذلك الحين، وتشارك في العديد من اللجان والهيئات التابعة للأمم المتحدة. تمنح عضوية الأمم المتحدة لكوريا الجنوبية صوتًا في صنع القرارات الدولية، وتسمح لها بالمشاركة في المحافل الدولية، والتدخل في القضايا العالمية المختلفة.

تولى أبناء كوريا الجنوبية مناصب دوليةً مرموقةً في الكثير من المجالات، بما في ذلك:

- **الأمم المتحدة:** حيث يحتل الكوريون الجنوبيون مناصب رفيعةً في هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك منصب الأمين العام للأمم المتحدة الذي تولاه (بان كي مون) في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٦.
- **البنك الدولي**: كما تم انتخاب (كانج كيونغ) -رئيسة بنك الشعب الكوري- إلى منصب رئيسة البنك الدولي في عام ٢٠٢٠.

انضمت كوريا الجنوبية إلى مجموعة العشرين في عام ٢٠٠٨.

وقد تأسست مجموعة العشرين في عام ١٩٩٩؛ بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وهي تهدف إلى ما يأتي:

- ✓ تعزيز وتطوير الاقتصاد العالمي، وإصلاح المؤسسات المالية الدولية.
- ✓ تحسين النظام المالي، ودعم نمو الاقتصاد العالمي.
- ✓ توفير وتطوير فرص العمل.
- ✓ تعزيز التنمية بمختلف مناطق العالم، ويتجسد ذلك من خلال تفعيل آليات التعاون والتواصل مع أعضاءٍ أخرى ليست في المجموعة، وتعزيز استقرار الاقتصاد الدولي، من خلال الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصاد الناشئ.

- **الأمم المتحدة (UN):** انضمت كوريا الجنوبية للأمم المتحدة في عام ١٩٩١، وأصبحت عضوًا في الجمعية العامة ومجلس الأمن.
- **منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ (APEC):** كوريا الجنوبية أحد الأعضاء المؤسسين لـAPEC، وتستضيف البلاد اجتماعات المنتدى بشكلٍ منتظم.
- **الجمعية الآسيوية للتكامل الاقتصادي (ASEAN+3)**: كوريا الجنوبية تعمل بشكلٍ وثيقٍ مع دول جنوب شرق آسيا، والصين، واليابان في إطار ASEAN+3.

- **المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF):** يشارك قادة كوريا الجنوبية في اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي السنوية المعقودة في دافوس، وسويسرا.
- **المنظمة العالمية للتجارة (WTO):** تعتبر كوريا الجنوبية عضوًا في WTO منذ عام ١٩٩٥، وتلتزم بقوانين وقواعد المنظمة.
- **منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي (ACF):** يهدف هذا المنتدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، والتجاري، والاستثماري بين الدول الأعضاء في آسيا.
- **منظمة شنغهاي للتعاون (SCO):** انضمت كوريا الجنوبية إلى SCO كدولةٍ راصدةٍ في عام ٢٠٠٦، وتهدف المنظمة إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في المنطقة.
- **منتدى التعاون الاقتصادي الآسيوي- أفريقي (AEF):** يهدف هذا المنتدى إلى تعزيز التجارة والاستثمار بين آسيا وأفريقيا، ويجمع بين الدول الأعضاء في المنطقتين.
- **منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ (PECC):** تشترك كوريا الجنوبية في هذه المنظمة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في آسيا والمحيط الهادئ.
- **منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC):** رغم أن كوريا الجنوبية ليست دولةً منتجةً للنفط، إلا أنها أصبحت دولةً مراقبةً لدى OPEC، وتتعاون في مجالات الطاقة.

كوريا الجنوبية تبنت العديد من الاتفاقيات التجارية، وتحقيق التبادل التجاري الحر مع العديد من الدول والمناطق الأخرى حول العالم، ومن بين الاتفاقيات التجارية الهامة التي وقعتها كوريا الجنوبية يمكن ذكر ما يلي:

١- **اتفاقية التبادل الحر بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة (KORUS):** تم توقيع هذه الاتفاقية في عام ٢٠٠٧، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٢.

تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التجارة الحرة، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

٢- **اتفاقية التبادل الحر بين كوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي (EU-Korea FTA):** تم توقيع هذه الاتفاقية في عام ٢٠١٠، ودخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١١. تهدف هذه الاتفاقية إلى إنشاء منطقة تجارةٍ حرةٍ بين الجانبين، وتعزيز الاستثمارات والتبادل التجاري، كما تشمل الاتفاقية إزالة الرسوم الجمركية، والتسهيلات المتعلقة بالخدمات والمشتريات الحكومية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٣- **اتفاقية التبادل الحر بين كوريا الجنوبية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC):** تم توقيع هذه الاتفاقية في عام ١٩٩٤، وقد شهدت تطوراتٍ مستمرةً منذ ذلك الحين. تهدف الاتفاقية إلى تحقيق التبادل التجاري الحر، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

كما أنها شاركت في العديد من المفاوضات الدولية؛ لتعزيز التجارة الحرة، وتعزيز العولمة في العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة.

تنمية كوريا الجنوبية -سواء في الجوانب السياسية أو الاقتصادية- تأثرت بعدة عوامل ومؤثرات، ومن بين أبرزها:

١. **الاستقرار السياسي:** حققت كوريا الجنوبية استقرارًا سياسيًّا نسبيًّا على مدى العقود الأخيرة، وهو يلعب دورًا هامًّا في إتاحة البيئة الملائمة للاستثمارات الأجنبية، وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٢. **التحرر الاقتصادي:** تبنت كوريا الجنوبية سياساتٍ اقتصاديةً مفتوحةً وتحررية؛ مما ساهم في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتطوير قطاعات الصناعة، والتجارة، والخدمات؛ مما ساهم في تحسين تنافسية الاقتصاد الكوري الجنوبي على الصعيد العالمي.

٣. **الاستثمار في التعليم والبحث العلمي**: قامت كوريا الجنوبية بتخصيص موارد كبيرةٍ لتحسين جودة التعليم، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في العديد من المجالات.
٤. **التجارة الدولية والعولمة:** دخلت كوريا الجنوبية في اتفاقياتٍ تجاريةٍ دوليةٍ، وأقامت علاقاتٍ تجاريةً متينةً مع العديد من الدول. يعزز التجارة الدولية والعولمة تكامل كوريا الجنوبية في الاقتصاد العالمي، وزيادة حجم التبادل التجاري، وتنويع قاعدة الصادرات.
٥. **السيطرة على الفساد:** عملت كوريا الجنوبية على التصدي للفساد، وتحسين مستوى الحكم، وإقامة المؤسسات الديمقراطية القوية. هذا الاستقرار السياسي، ومكافحة الفساد يشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تحليل أثر التنمية الاقتصادية على السياسة الخارجية في كوريا الجنوبية على المستوى (الدولي، والإقليمي، والداخلي):

أولًا- التحليل الجيوسياسي للاقتصاد الكوري على المستوى الدولي:

يشمل هذا التحليل عدة جوانب مهمة، حيث يعد الاقتصاد الكوري من أكبر الاقتصادات في آسيا، ويحتل مكانةً مهمةً في النظام الاقتصادي العالمي.

إليك بعض النقاط الأساسية لتحليل الجيوسياسة الاقتصادية لكوريا على المستوى الدولي:

١- **العلاقات التجارية:** لقد ارتفعت العلاقات التجارية لكوريا بشكلٍ كبيرٍ على المستوى الدولي في العقود الأخيرة، حيث تعد كوريا واحدةً من أكبر الدول المصدرة والمستوردة عالميًّا. قد تتأثر العلاقات التجارية لكوريا بالسياسة الخارجية والمشاكل الجيوسياسية في منطقة شرق آسيا، مثل: التوترات في شبه الجزيرة الكورية، والتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة.
٢- **النفوذ الاقتصادي**: تشتهر كوريا بالشركات العالمية، مثل: سامسونج، وهيونداي، وكيا، وتحظى هذه الشركات بنفوذٍ اقتصاديٍّ كبيرٍ على المستوى

العالمي، وتعتبر رموزًا للهوية الوطنية الكورية. قد يؤثر أداء هذه الشركات ونفوذها على العلاقات الدولية والتجارية لكوريا.

٣- **تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة**: قد استقطبت كوريا العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مر العقود الأخيرة، وذلك بفضل التنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. هذه الاستثمارات الأجنبية تعزز الاقتصاد الكوري، وتسهم في توسيع قاعدة العلاقات الدولية للبلاد.

٤- **الغاز والطاقة**: تعتبر كوريا أحد أكبر مستوردي الغاز والطاقة في العالم، ويعتمد الاقتصاد الكوري بشكلٍ كبيرٍ على استيراد هذه الموارد. قد تؤثر العلاقات الجيوسياسية مع الدول المصدرة للغاز والنفط على استقرار وأمن إمدادات الطاقة لكوريا.

٥- **العلاقات مع كوريا الشمالية**: تعد العلاقات مع كوريا الشمالية عاملًا حاسمًا في تحليل الجيوسياسة الاقتصادية لكوريا. تواجه كوريا التحديات السياسية والاقتصادية جرّاء للعلاقات المتوترة بين البلدين، بما في ذلك التوترات النووية والعقوبات الدولية.

ثانيًا- تحليل الجيوسياسية للاقتصاد الكوري على المستوى الإقليمي:

يعتمد هذا التحليل على عدة عوامل وتفاعلات مع الدول المجاورة والقوى الإقليمية في شرق آسيا.

إليك بعض النقاط الأساسية لتحليل الجيوسياسة الاقتصادية لكوريا على المستوى الإقليمي:

١- **العلاقات القوية مع اليابان والصين**: تعتبر اليابان والصين من أكبر شركاء التجارة لكوريا، وتمثلان حوالي ٤٠% من إجمالي تجارتها الخارجية. هذه العلاقات تؤثر على الدور المحوري لكوريا في الاقتصاد الإقليمي، وقدرتها على الوصول إلى الأسواق الضخمة في هذين البلدين.

٢- **التوترات مع كوريا الشمالية**: التوترات المستمرة بين كوريا الشمالية والدول المجاورة -بما في ذلك كوريا الجنوبية- تؤثر على الاستقرار الإقليمي، وتُحد من آفاق التعاون الاقتصادي في شرق آسيا.

٣- **التكامل الاقتصادي في شرق آسيا**: تقود كوريا مبادراتٍ للتكامل الاقتصادي في المنطقة، مثل: اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (CEPA) مع الصين، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والتوجه نحو الشرق (RCEP) مع دول جنوب شرق آسيا. هذه المبادرات تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

٤- **المنافسة التجارية مع دول المنطقة**: تواجه كوريا منافسةً قويةً في منطقة شرق آسيا من قِبَل الصين، واليابان، وتايوان. يعتبر هذا التنافس عاملًا هامًّا لتحديد قوة الاقتصاد الكوري وتأثيره على العلاقات الاقتصادية في المنطقة.

٥- **تأثير القوى الكبرى**: تشهد شرق آسيا تنافسًا على النفوذ الاقتصادي بين القوى الكبرى، مثل: الصين، والولايات المتحدة، واليابان. يتأثر الاقتصاد الكوري بتوازن القوى والمنافسة بين هذه الدول، وحركة رؤوس الأموال والتجارة معها.

ثالثًا- تحليل الجيوسياسية للاقتصاد الكوري على المستوى الداخلي:

هذا التحليل يشمل تحليل العوامل الداخلية التي تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية في كوريا.

إليك بعض النقاط الأساسية لتحليل الجيوسياسة الاقتصادية لكوريا على المستوى الداخلي:

١- **دعم الحكومة والسياسات الاقتصادية**: تتبنى الحكومة الكورية سياساتٍ اقتصاديةً نشطةً؛ لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تتضمن هذه السياسات الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين بيئة الأعمال.

٢- **الدور القيادي للشركات الكورية الكبرى**: تلعب الشركات الكورية الكبرى -مثل سامسونج، وهيونداي- دورًا حاسمًا في الاقتصاد الكوري، حيث تعمل

هذه الشركات كمحركاتٍ رئيسيةٍ للنمو الاقتصادي، وتوفر فرص عملٍ، وتحقق إجمالي الإنتاج الوطني في البلاد.

٣- **التحول الصناعي والتكنولوجي**: خلال العقود الأخيرة، شهد الاقتصاد الكوري تحولًا صناعيًّا وتكنولوجيًّا كبيرًا، ويعتبر قطاع التكنولوجيا العالية، والسيارات، والإلكترونيات، والصناعات الثقيلة أبرز قطاعات الاقتصاد الكوري، حيث تلعب الابتكارات التكنولوجية دورًا رئيسيًّا في تعزيز التنافسية، وتحسين قدرة الاقتصاد الكوري على التصدي للتحديات الاقتصادية الدولية.

٤- **التوازن الاقتصادي الإقليمي**: تشهد كوريا فجوةً اقتصاديةً بين المناطق الحضرية الرئيسية والمناطق الريفية، وتسعى الحكومة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي الإقليمي من خلال تعزيز التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، وتوفير فرص عملٍ، وتوفير خدماتٍ أفضل.

٥- **التعليم والتدريب**: يعتبر التعليم والتدريب هما العنصران الأساسيان لتعزيز القوى العاملة وزيادة الإنتاجية، فالحكومة تولي اهتمامًا كبيرًا بتطوير نظام التعليم وتدريب العمالة؛ للتأكد من توفر مهاراتٍ عالية الجودة، ومتوافقةٍ مع احتياجات سوق العمل.

الخاتـــــمة

لعبت التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية دورًا حاسمًا في تعزيز علاقاتها الدولية، من خلال تحقيق نموٍّ اقتصاديٍّ قويٍّ، وتطورٍ صناعيٍّ وتكنولوجيٍّ متقدم، حيث أصبحت كوريا قوةً اقتصاديةً عالميةً تستحوذ على اهتمام الدول والشركات العالمية، وهذا النجاح الاقتصادي يعكس إرادة كوريا في تحقيق التقدم والازدهار؛ وبالتالي يعزز سمعتها ومكانتها في العالم. ومن الواضح أن التأثير الإيجابي للتنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية لكوريا يمتد أيضًا إلى المجالات الأخرى، مثل: الثقافة، والتعليم، والسياحة، فبفضل تطور قطاع الأعمال والابتكار في كوريا يزداد الاهتمام بالثقافة الكورية والتعلم من تجربتها في مجالاتٍ مثل التكنولوجيا، وهذا يفتح الباب لتعزيز التبادل الثقافي والتعاون العلمي مع الدول الأخرى؛ مما يعمق العلاقات

الثقافية والتعاون الدولي. ومن ثم، فإن التنمية الاقتصادية القوية لكوريا تعكس رؤيتها الواضحة والاستراتيجية لتحقيق النجاح والتقدم. وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها الدولة، إلا أنها تظل ملتزمةً بتحقيق الاستدامة والتطور، وهذا يجعلها شريكًا قويًّا وموثوقًا في العلاقات الدولية.

نتائج البحث حول التنمية الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية لكوريا الجنوبية تشمل:

نتائج البحث قد تكون كما يلي:

١- تحقيق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية أثَّرَ إيجابًا على العلاقات الدولية لكوريا الجنوبية، وقد أدى النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الثروة إلى زيادة التجارة والاستثمارات مع الدول الأخرى.

٢- تأثير التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية قد أدى إلى تحسين الصورة العالمية لكوريا الجنوبية، وزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي.

٣- ساهمت استراتيجية التنمية الصناعية والتركيز على الابتكار التكنولوجي في كوريا الجنوبية في تعزيز التنافسية الاقتصادية، وتحسين فرص التجارة الدولية.

٤- أسهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى كوريا الجنوبية في تسريع عملية التنمية الاقتصادية، وتعزيز التكامل الاقتصادي مع الدول الأخرى.

٥- ساهمت التنمية الاقتصادية المتسارعة في كوريا الجنوبية في تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عملٍ جديدة.

٦- زيادة الصادرات، وتحسين مكانة كوريا الجنوبية كقوةٍ اقتصاديةٍ عالمية.

٧- التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية مثلت نموذجًا للتطور الاقتصادي في المنطقة؛ مما أثَّرَ إيجابيًّا على العلاقات الاقتصادية الدولية.

٨- العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية تشمل التركيز على التعليم، وتطوير المهارات، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

٩- التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية أدت إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

التوصيات:

١- ضرورة عمل تحليلٍ شاملٍ لتجربة كوريا الجنوبية في مجال التنمية الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية. استخدم مصادر أكاديمية موثوق بها لدعم حججك.
٢- ضرورة دراسة السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها كوريا الجنوبية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مثل: سياسات التحرير الاقتصادي، واستثمارات التعليم، وتنمية المهارات.
٣- تقييم العوامل الرئيسية التي ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، مثل: التكنولوجيا، والابتكار، وتشجيع ريادة الأعمال.
٤- دراسة مدى تأثير التنمية الاقتصادية على العلاقات الدولية لكوريا الجنوبية، مثل: دورها في التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر.
٥- تحليل التحولات السياسية والاجتماعية التي تلاحق التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية وتأثيرها على العلاقات الدولية.

المراجع:

(١) محمد بشار، **المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، مج٥، ع٢،** جامعة طاهري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٣، ص١.

(٢) إسماعيل إبراهيم، أثر العامل الاقتصادي والتكنولوجي في السياسة الخارجية لكوريا الجنوبية، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مجلد ٦، عدد ٢٥،** كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، أكتوبر ٢٠٢٢، ص٤٤.

(٣) محمد عبد الباقي، **العلاقات بين الكوريتين ومصالح القوي الكبرى،** (القاهرة: المركز العربي للنشر، ديسمبر ٢٠١٩)، ص٥٧.

(٤) محمد بشار، **المعجزة الكورية في التنمية الاقتصادية، مجلة البشائر الاقتصادية، مج٥، ع٢**، جامعة طاهري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٣، ص٣.

(٥) د/ ماجدة على صالح، السياسة الكورية تجاه التعاون الاقتصادي الإقليمي، ص٤٦٨، ٤٧٠، كتاب تحرير.

(٦) انظر: أنطوان زحلان، صناعة الإنشاءات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

(٧) سفير/ أحمد طه محمد، "آثار وأبعاد النظام العالمي والإقليمي على تجربة التنمية الكوري في د. محمد السيد سليم (محرر)، النموذج الكوري للتنمية، (القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

(8) Joung-Yole Rew (ed), "Korea And Egypt: the change (Seoul، Korean and continuity in their Policies and Cooperation, Institute For the Middle East and Africa, (1995) P. 169.